جامعة الطائف

من مظاهر الاتفاق والاختلاف بين بابي التصغير والنسب

د. مبروك حمود الشايع الشمري
الأستاذ المشارك بجامعة حائل/ كلية الآداب / قسم اللغة العربية

جامعة الطائف – مجلة العلوم الإنسانية (اللغة العربية وآدابها)
المجلد الرابع – العدد الرابع عشر – ذوالحجة ١٤٣٧هـ – سبتمبر٢٠١٦م

الملخص :

يُعنى هذا البحث بتتبع مظاهر الاتفاق أو الاختلاف بين بابين مهمين من أبواب الصرف العربي، وهما باب التصغير وباب النسب، محاولا أن يقسّم تلك المظاهر اتفاقا أو اختلافا ، ويضرب الأمثلة على ذلك،مع تدعيم ذلك بأقوال النحويين القدامى ، دون إهمال لما قاله بعض المحدثين، من أجل الوصول إلى فهم فلسفة هذين البابين اللذين هما نتاج الفكر العربي ، في ألفاظهما وقواعدهما.

capitulation

Thes research is interested in remembrance of the faces of compatibility and differences between the subject and the subject of miniaturizations

المقدمة :

يلحظ القارئ في النحو العربي أن باب التصغير وباب النسب يأتي أحدهما بعد الآخر في كثير من الكتب النحوية ، مما يدل على أن القدماء أدركوا أن هناك بعض الوشائج والصلات بين هذين البابين ، ولا يعني هذا التقارب بين البابين أنه لا اختلاف بينهما.

وتلك التوافقات والاختلافات هي ما يحاول البحث تجليته وبيان بعض مظاهره في القضايا العامة بعيدا عن التفصيلات والجزئيات ؛ إذ الهدف هو الموازنة بين فلسفة البابين في أمورهما العامة ، واستحضار ما ذكره القدامى حول ذلك ، مع التعريج على بعض ما قاله المحدثون وما ذكرته بعض المراجع الحديثة .

ورغم الدراسات الكثيرة حول موضوع التصغير أو موضوع النسب ، إلا أني لم أجد دراسة انفردت بذكر الاتفاقات بين البابين أو الفروق بينهما ، مما يجعل هذا الموضوع حريا بالبحث والدراسة.

أولا : أوجه الاتفاق بين البابين.

١- مجيء ياء زائدة على بنية الكلمة :

تزاد ياء في آخر الاسم المنسوب إليه، وكذلك تزاد ياء بعد الحرف الثاني من الاسم المصغّر ،إلا أنها في التصغير مخففة وفي النسب مشددة،وعن سبب زيادتها في التصغير قال ابن يعيش(ت:٦٤٣هـ) :(فإن قيل : ولِمَ كان المزيد ياء دون غيرها من الحروف ؟ فالجواب :كان الدليل يقتضي أن يكون المزيد أحد حروف المد واللين؛لخفتها وكثرة زيادتها في الكلم ، فتكّبوا عن الألف ؛ لأن التكسير قد استبدّ بها ... فعدلوا إلى الياء ؛ لأنها أخف من الواو) [١]

ويثير ابن يعيش هذا التساؤل مرة أخرى في باب النسب ، قائلا (:فإن قيل : ولِمَ كانت الياء هي المزيدة دون غيرها ؟ فالجواب : أن القياس كان يقتضي أن تكون أحدَ حروفِ المد واللين ...إلا أنهم لم يزيدوا الألف ؛لئلا يصير الاسم مقصورا،فيمتنع من الإعراب، وكانت الياء أخف من الواو فزيدت) [٢].

مما تقدم يتضح أن علة زيادة الياء في التصغير والنسب واحدة وهي أن الياء من حروف العلة التي هي أم الزوائد وكانت الياء أولى من أختيها الألف والواو لكونها أخف من الواو وأخص من الألف ، بيد أنّ أبا حيان(ت:٧٤٥هـ) ذكر في الارتشاف[٣] أن بعض الكوفيين أجاز أن تكون

(١) شرح المفصل لابن يعيش : ٣/٣٩٧.

(٢) نفسه: ٣/٤٣٨.

(٣) الارتشاف:١/٣٥٤.

علامة التصغير الألف بدلا عن الياء كقولهم : هُداهد وشوابّة ودوابّة في تصغير هُدهُد وشابّة ودابّة،إلا أن هذا خلاف قول الجمهور؛لذا لم يعلق عليه أبو حيان ، والذي يظهر لي أنه تكبير للمكبر وليس تصغيرا ؛ إذ ما يزال هذا اللون من الصياغة موجود في بعض اللهجات العامية ، كقولهم : بوات وبواب في تكبير بيت وباب .

ويرى علماء اللغة المحدثون أن الياء في النسب هي من اللواحق، بينما الياء في التصغير هي من الدواخل أي داخل بنية الكلمة ،فـ(التصغير يدخل على الصيغة الاسمية ،أي أنه يختص بالدواخل)[1] بينما النسب (عماده اللصق، إذ تلحق بآخر الاسم ياءٌ مشددة ، وهي التي تحمل دلالة النسبة) [2] .

وهذا الاختلاف بين اليائين(ياء التصغير وياء النسب) هو اختلاف موضعيّ لا غير، فالزيادة على بنية الكلمة حصلت فيهما ، مهما اختلفت عبارات المحدثين في ذلك.

٢- الاختصاص بالأسماء:

للاسم علامات تفرقه عن الفعل والحرف (ومنها: التصغير؛ نحو: زُيَيد وعُمير في تصغير زيد وعمرو، ومنها النسب؛ نحو: زيديّ وعَمريّ في النسب إلى زيد وعمرو) [3].

ولأن التصغير يختص بالاسم حُكم بالشذوذ على مجيئه في غير الاسم وبعدم قياسية ذلك، وقد نصّ سيبويه على ذلك بقوله (وسألت الخليل عن قول العرب: ما أميلحه. فقال: لم يكن ينبغي أن يكون في القياس؛لأنَّ الفعل لا يحقَّر، وإنما تحقَّر الأسماء؛ لأنها توصف بما يعظم ويهون، والأفعال لا توصف، فكرهوا أن تكون الأفعال كالأسماء لمخالفتها إياها في أشياء كثيرة، ...وليس شيء من لفعل ولا شيءٌ مما سمِّي به الفعل يحقر إلاّ هذا وحده وما أشبهه من قولك: ما أفعله) [4].

فالعلة- كما أشار سيبويه- هي أن الأسماء توصف بينما الأفعال لا توصف،والتصغير ضرب من الوصف -كما سيأتي- فناسب الأسماءَ دون الأفعال.

أما النسب فهو خاص بالأسماء كالتصغير ؛ لأن الغرض منه هو (أن تجعل المنسوب من آل المنسوب إليه أو من أهل تلك البلدة أو الصنعة)[5].وهذا أمر يخص الاسم دون الفعل، (وكان مقتضى القياس أن الجملة لا ينسب إليها كما أنها لا تثنى ولا تجمع ولا تعرب ولا تضاف ولا تصغر

(١) علم الصرف الصوتي:٣٩٩ .

(٢) علم الصرف الصوتي: ٤٤٠.

(٣) أسرار العربية : ٣٩.

(٤) الكتاب:٣/٤٧٧-٤٧٨.

(٥) التصريح على التوضيح : ٢/٥٨٧.

وإنما جاز النسب إلى الصدر منها تشبيها بالمركب تركيب مزج)[1].

٣- الاختصار والاستغناء عن الوصف:

التصغير والنسب ضربان من ضروب الاختصار في العربية ؛إذ أن قُلَيم مثلا يغني عن أن يقال: قلم صغير ، وكذلك يغني قولك: رجل مكي، عن أن تقول: رجل من أهل مكة ، وهذا ما أشار إليه رضي الدين الأستراباذي بقوله : (واعلم أنه قصدوا بالتصغير والنسبة الاختصار كما في التثنية والجمع وغير ذلك، إذ قولهم: رُجَيِّل، أخف من رجل صغير، وكوفي أخصر من منسوب إلى الكوفة، وفيهما معنى الصفة كما ترى)[2].

فالتصغير والنسب تضمنا أمرين : الوصف والاختصار ،كما أن المثنى أغنى عن تكرار الاسم مرتين ، والجمع أغنى عن تكرار الاسم مرات عدة ، إلا أن الاستغناء في التثنية والجمع هو استغناء عن التكرار ، وفي التصغير والنسب هو استغناء عن الوصف.

ويذكر الدكتور الحازمي[3] أن الجنوح إلى الاختصار والسهولة هو من طبيعة الإنسان اللغوية وأن اللغات تتجه إلى التيسير – كما يقول علماء اللغة المحدثون- ومن أمثلة ذلك التصغير الذي يغني عن الوصف

٤- حدوث اللبس في بعض الأحوال.

قد يحدث لبس في التصغير فيكون تصغير كلمتين أو أكثر واحدا، ويكون السياق هو الكفيل ببيان المراد ؛ لأن التصغير له صيغ محدودة هي (فُعيل ، وفعيعل ، وفعيعيل) فالكلمات المتماثلة في حروفها تتزاحم على صيغة التصغير الخاصة بها ، فـ(حِمْل وحَمَل وحَمْل) تصغيرها على حُمَيل ، وغُراب وغريب تصغيرهما: غُرَيِّب ، ولا يمكن التمييز في ذلك إلا من خلال السياق، وهذا ما أشار إليه ابن جني في حديثه عن اللبس في بعض الصيغ ، وذلك قوله : (ولم يعبئوا بالالتباس؛ لأنهم قد يصلون إلى إبانة أغراضهم بما يُصحبونه الكلام مما يتقدم قبله أو يتأخر بعده، وبما تدل عليه الحال،ألا ترى أنك تقول في تحقير عمرو: عُمَيْر، وكذلك تقول في تحقير عمر. وكلاهما مصروف في التحقير، وهذا باب واسع، وإنما يعتمد في تحديد الغرض فيه بما يصحب الكلام من أوله، أو آخره، أو بدلالة الحال، فإن لها في إفادة المعنى تأثيرا كبيرا) [4].

والنسب يحدث فيه شيء من هذا اللبس ، ويبقى السياق هو الفيصل في تحديد المراد

(١) همع الهوامع:٣/ ٣٩٥. وانظر الارتشاف:٢/٦٠٠.

(٢) شرح شافية ابن الحاجب للرضي : ١/ ١٩٢.

(٣) التصغير في اللغة العربية ، مجلة جامعة أم القرى ، العدد :٢١.

(٤) المنصف:١/٢٥٥.

ففي النسب إلى ما آخره ياء مشددة مثل: كرسي والشافعي ، (تقول في النسب إليهما: كرسي، وشافعي، فتحذف الياء المشددة منهما، وتجعل مكانها ياء للنسب، فيتّحد لفظ المنسوب، ولفظ المنسوب إليه، ولكن يختلف التقدير)[1].

وهذا التقدير تظهر فائدته في صرف أو منع الصرف للاسم الذي على صيغة منتهى الجمع مثل : بخاتي وكراسيّ ،(إذا سُمِّي بهما مذكر، ثم نسب إليه، فإنه قبل النسب ممنوع من الصرف، لوجود صيغة منتهى الجموع، نظرًا لما قبل التسمية، فإن الياء من بِنْية الكلمة، وبعد النسب يصير مصروفًا لزوال صيغة الجمع بياء النسب)[2].

وهذا اللبس الذي يحدث في بابي التصغير والنسب ، مرده في التصغير إلى التشارك في صيغة واحدة ، أما في النسب فمرده إلى التشارك في ياء مشددة بين الاسم المنسوب والاسم غير المنسوب .

فاللبس حاصل فيهما (التصغير والنسب) إلا أن السبب الذي أوقع في اللبس مختلف فيهما.

٥- التوافق في التعامل مع جمع الكثرة :

يشترك التصغير والنسب في تعاملهما مع جمع الكثرة،فلا يصغّر جمع الكثرة على لفظه ولا ينسب إليه ، فإذا ما أردت تصغير جمع الكثرة (رددتَه إِلَى جمع القلّة إِنْ كانَ لَهُ جمعُ قِلّة نَحْو: جِمال، تَقول في تصغيره: أُجَيْمَال، فتردّه إِلَى أَجْمَال، ثمَّ تصغّره وإِنّما كانَ كَذَلك لأَنَّ التصغير تقليلُ فَلم يجتمعْ مَعَ مَا يَدُلُّ على الكثرةِ ، فإِنْ لم يكنْ لَهُ جمعُ قلّةٍ جمعتَه بِالْألف وَالتَّاء نَحْو دُرَيْهِمات وَرُجَيْلات)[3].

فالعلة في عدم تصغير جمع الكثرة أن ذلك يُحدث تناقضا ، وذلك أن من معاني التصغير الدلالة على القلة ، وجمع الكثرة ضد ذلك ، فلو صُغّر لكان في ذلك جمع بين الشيء وضده ، وهذا من عبقرية العربية الفذة التي لا ترضى بالجمع بين المتضادات والمتناقضات.

هذا، وقد استثنى الكوفيون جمع الكثرة الذي له نظير من الآحاد ، فأجازوا تصغيره ، مثل: رغفان ورُغيفان كعثمان وعُثيمان[4].

وكما لا يصغّر جمع الكثرة فإنه أيضا لا يجوز النسب إليه على الرأي المشهور وهو رأي البصريين، وإنما ينسب إلى مفرده ، وهذا رأي البصريين، وخالفهم الكوفيون فأجازوا النسب إلى جمع الكثرة ،وارتضى مذهبَهم مجمعُ اللغة بالقاهرة، مُقرِّراً أن (أهل الكوفة يخالفون أهل

(١) التصريح على التوضيح : ٢/٥٨٨.

(٢) شذا العرف: ١٠٦.

(٣) اللباب في علل البناء والإعراب :٢/١٧٧.

(٤) ارتشاف الضرب: ١/٣٥٣.

البصرة في مسألة النسبة إلى الجمع بردّه إلى واحده؛ فيجيزون أن ينسب إلى جمع التكسير بلا رد إلى واحده؛ فلا يغير الوضع. وهذا هو الأصل العام، وفيه إبداء لإرادة المتكلم؛ فيتميز المنسوب إلى الجمع من المنسوب إلى واحده؛ فيقال مثلا في النسبة إلى الملوك: الملوكي، وفي النسبة إلى الدول: الدولي، وفي النسبة إلى الكتاب: الكتابي، فلا تستوي النسبة إلى الجمع والنسبة إلى واحده)[1].

والذي يظهر لي أن الأصل أنه لا يجوز النسب إلى جمع الكثرة كما هو رأي البصريين ،إلا أن اشتهر ذلك ، وكان في السياق ما يدعمه ، كالجزائر والمماليك ... وغيرها من الألفاظ التي اشتهرت النسبة إليها رغم أنها جمع كثرة؛ لأن الأمر لو كان جائزا مطلقا لارتكبته العرب ، ولجاءت عنهم نصوص متكاثرة ؛ لأن النسب إلى الجمع مباشرة أسهل بكثير من إرجاعه لمفرده ثم النسب إلى المفرد ثم جمعه جمع سلامة بعد ذلك ، فعندما تنكبت العرب هذا الطريق على الرغم من سهولته ، دلّ ذلك على أن ذلك ليس من نهجهم القويم أو كلامهم الرصين .

٦- غلبة قلب الألف واوا في البابين.

تتغلب الياء على الواو كثيرا[2] ، إلا أن الغلبة في هذين البابين – فيما يخص الألف– هي للواو .

ففي التصغير تتغلب الواو على الياء ، بدليل أن الألف مجهولة الأصل ، تقلب واوا في التصغير،وهو ما نبّه إليه ابن يعيش بقوله: ((فإن لم يُعرَف له (الاسم الذي فيه ألف) أصلٌ في الواو والياء، قُلبت إلى الواو؛ لأنّ ذوات الواو في هذا الباب أكثرُ من ذوات الياء)[3].

كما قرر أبو البقاء العكبري (ت: ٦١٦هـ) في حديثه عن التصغير بأنه (إنْ كَانَت الألفُ مَجْهُولَة حملتَها على الواو؛ لأنَّه الأكثرُ في هَذَا الأصل، فَتَقول في آءَة –وَهِي شَجَرة –أُوَيأة، وَفي صَابٍ –وَهُوَ شجر مُرّ– صُوَيب)[4].

وهذه الغلبة هي التي جعلت الكوفيين يجيزون تصغير ما ثانية ياء أو ألف أصلها ياء بالواو، فيجوز عندهم : شيخ وشويخ ، وناب ونويب، وبيضة وبويضة[5]، وقد اقتفى أثرَهم مجمعُ اللغة العربية بالقاهرة ، فأجاز تصغير ما ثانيه حرف علة بالواو، فيجوز في تصغير: عين، وشيخ، وليفة، وشيء ... أن يقال: عوينة، وشويخ، ولويفة، وشويء أخذًا بمذهب الكوفيين[6].

---

(١) ينظر: النحو الوافي : ٤/٧٤٣.

(٢) وهذا ما أشار إليه ابن جني بقوله : ((ألا ترى إلى كثرة غلبة الياء على الواو في عامّ الحال ،ثم مع هذا فقد مَلّوا ذلك إلى أن قلبوا الياء واوًا قلبًا ساذجًا أو كالساذج لا لشيء أكثر من الانتقال من حال إلى حال)) الخصائص: ١/٨٨.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٤١٠.

(٤) اللباب في علل البناء والإعراب:٢/١٦٥.

(٥) همع الهوامع :٣/ ٣٨٠.

(٦) شرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٤١٠.

ويشترك النسب مع التصغير في هذا الجانب ، فيكثر فيه قلب الألف واوا حتى وإن كان أصل الألف الياء ، وهذا ما أشار إليه ابن يعيش بقوله:

(ألا ترى أنّك تقول في النسب إلى (فَتًى) و(رحًى): فَتَوِيٌّ، ورَحَويّ، فقلبتَ الألف واوًا، وإن كان أصلها الياء فرارًا من اجتماع الياءات)[1].

كما يجوز قلب الألف إذا كانت رابعة واوا،إذا كان الحرف الثاني من الكلمة ساكنا ، فيقال في: مَغْزى مغزوي وفي مَرْمى مرموي، وفي طنْطا طنطوي [2].

(١) نفسه :٣/ ٤٤٩.

(٢) انظر : الكتاب : ٣/٣٤٥، اللمع :٢٠٥، شرح ابن يعيش للمفصل : ٣/٣٥٠.

المبحث الثاني : أوجه الاختلاف بين بابي التصغير والنسب.

هناك اختلافات بين البابين ، تظهر في أمور عدة ، من أبرزها ما يأتي:

١-قلة ورود التصغير في الكلام بعامة وفي القرآن الكريم بخاصة بخلاف النسب:

ورد التصغير في القرآن الكريم على قلة (في لفظين : بنيّ ،[١] رويدا)[٢].وأما سليمان وشُعيب ونحوهما ، فتلك أعلام والتصغير فيها ليس مرادا لذاته .

وهذه القلة في ورود التصغير في القرآن الكريم تنبئ بأن التصغير قليل في الكلام العربي[٣] بشكل عام مقارنة بالنسب؛ لأن الاحتياج إليه أقل بكثير من النسب، كما أن التصغير من معانية التحقير ، وهو أمر تترفع عنه الأساليب البليغة.

أما النسب فله ورود كثير في القرآن الكريم[٤]، كما له وروود في الكلام العربي بكثرة ؛ لأن الحاجة إليه داعية ،وانتهجته العرب العاربة.

٢-الاختلاف في التعامل مع الخماسي وما فوقه .

من مظاهر الاختلاف بين البابين أن النسب تضاف إلى آخر الاسم ياء مشددة دون حذف، إذا كان صحيح الآخر حتى وإن كانت عدة حروفه كثيرة ، فيقال مثلا :استبدادي، وسنغافوري، واستعماري ...رغم أن هذه الأسماء على سبعة أحرف، وهذا بخلاف التصغير ،الذي تقضي قاعدته أن يحذف حرفٌ أو أكثر من الخماسي [٥]وما فوقه ، وهو تصغير مستكره ،و(إنما استُكره تصغيرُ الخماسي وتكسيره ؛لأنك تحتاج فيهما إلى حذف حرف أصلي منه، ولا شك في كراهته، فلا تصغره العرب ولا تكسره في سعة كلامهم، لكن إذا سُئِلُوا: كيف قياس كلامكم لو صغرتموه أو كسرتموه؟ قالوا: كذا وكذا)[٦].

وإذا كان تصغير الخماسي مستكرهًا (كفرزدق وفريزق أو فريزد) ، فمن باب أولى أن تكون الكراهة أكثر فيما هو أكثر من خمسة كمستخرج.

---

(١) ورد في السور : هود : ٤٢: يوسف:٥،لقمان :١٣،١٦،١٧.الصافات :١٠٢.

(٢) سورة الطارق : ١٧. (ورويدا) تصغير رَود أي مَهَل ، وقيل تصغير ترخيم لإرواد (انظر البحر المحيط :١٠/٤٤٩).

(٣) ينظر في هذا : بحث الدكتور محمد أمين الروابدة عن (التصغير) فقد تتبع مظاهره في المعلقات السبع ، وحصرها بمواضع محددة ، في كثير منها جاء التصغير غير مراد ، أي أنه علم لشخص أو نحو ذلك .

(٤) من أمثلة الكلمات المنسوبة في القرآن الكريم : الحواريون ،الأمي ، الجوديّ ، ظهريًا ، بغيًا ، دريّ،عربيّ ، أعجميّ، عبقريّ، رهبانيّة....

(٥) إلا إن كان خماسيا قبل آخره حرف علة ، مثل : عصفور ومفتاح وقنديل فيصغر بقلب حرف العلة ياء فيقال: عُصيفير ، ومُفيتيح ، وقُنيديل.

(٦) شرح الشافية للرضي : ٢/١٩٢-١٩٣.

٣- اختلاف التعامل مع جمع القلة في البابين :

من المفارقات بين البابين أن جمع القلة يجوز تصغيره، ولا يجوز النسب إليه ، فإذا أردتَ تصغيره (صغّرته على لفظه، فتقول في أكلُب، وأكعُب: أكَيلِبٌ، وأُكَيعِبٌ، وفي أجربةٍ، وأقفزةٍ أُجَيرِبَةٌ، وأُقَيفِزَةٌ، وفي أجمالٍ،وأعدالٍ: أُجَيمالٌ،وأُعَيدالٌ،وفي وِلْدَةٍ،وغِلْمَةٍ: وُلَيْدَةٌ وغُلَيْمَةٌ)[١].

بينما لا يجوز النسب إلى الجمع سواء أكان جمع قلة أم جمع كثرة ، وإنما ينسب لمفرد ذلك الجمع ،ويعلل الأستراباذي لذلك بـ(أن أصل المنسوب إليه والأغلب فيه أن يكون واحداً، وهو الوالد أو المولِّد أو الصنعة، فحمل على الأغلب، وقيل: إنما رد إلى الواحد ليُعلم أن لفظ الجمع ليس علما لشيء)[٢].

وهذا على الرأي المشهور وهو قول البصريين الذين لا يجيزون النسب إلى الجمع مطلقا، كما تقدم .

٤- الاختلاف في رد المحذوف من الثلاثي :

إذا صُغرت الكلمة الثلاثية التي حذف منها حرف ، فلابد من ردّ المحذوف سواء أكان فاءَ الكلمة أم عينَها أم لامَها وسواء أعُوّضَ عن المحذوف بالتاء أم لم يُعوّض ،فـ((مثَال الْفَاء: عدَّة وزنة وشية وسعة ... وَخُذ وكُلْ وَمُرْ وعِدْ مُسَمّى بهَا، فَإِذا صغرتَ هَذَا النَّوْع رددتَ الْمَحْذُوف فِي مَوْضِعه فَتَقول: وُعيد وأُخيذ وأُعيد وَكَذَا بَاقيهَا، وَمِثَال الْعين: ...مذ وسل وقم وَمر وبع مُسَمّى بهَا فَتَقول ...منيذ وسويل وقُويم وبُييع، وَمِثَال اللَّام :يَد وَدم وشفة ... فَتَقول: يَدَيْه وَدمي وشفيهة)[٣].

وقد أشار إلى ذلك الحريري (ت:٥١٦هـ)نظما، فقال في ملحته[٤]:

واردُدْ إِلَى المحذوفِ مَاكانَ حُذِفْ ... مـن أصلـه حَتَّـى يَعـودَ مُنتَصِفْ

كـقـولِهِـم فِـي شَـفَـةٍ شُفَيْهَـةْ ... والشّـاةُ إِنْ صغَّـرتَهَـا شُوَيْهَـةْ

أما النسب فالأمر فيه مختلف؛ لأنه ينظر إلى المحذوف فإن كان المحذوف فاء الكلمة أو عينها وكانت اللام صحيحة فإنه لا يرد المحذوف، فيقال مثلا : في عِدَة عِديّ، وفي مُذْ مُسَمّى بهَا مُذيّ، وأما إن كَانَت اللَّام معتلة فلا بد من رد المحذوف من فاء أو عين فَيُقَال في شِية : وشويّ، وَفِي (يرى) مُسَمّى بهَا يرئي، وأما إن كان المحذوفُ اللامَ فإنها تردّ إن كَانَت الْعين معتلة ،كذي بِمَعْنى صَاحب يُقَال في النسب إليها: ذوويّ وفي النسب إلى: شاة (أَصْلهَا شوهة) ، يقال : شاهيّ

(١) شرح ابن يعيش للمفصل :٣/٤٢٤.

(٢) شرح الشافية للرضي: ٢/ ٨٠.

(٣) همع الهوامع :٣/ ٣٨١.

(٤)ملحة الإعراب: ٦١.

أو شوهي ، فَإِن كَانَت الْعين صحيحة ، فلا يخلو من أن ترد في التثنية أو الجمع أو لا ترد ، فإن ردت في أحدهما وَجب ردها في النسب أيضا كأب وأخ وفم يقال فيها : أبوي وأخوي وفموي كَمَا تَقول أَبَوَانِ وَأَخَوَانِ وفموان وفي سنة (وجمعها سنوات أو سنهات) يقال : سَنويّ أو سَنهيّ،فإن لم تُردّ اللام في التثنية أو الجمع ، جاز في النسب ردها وعدم ردها ، كما في شفة ،يُقَال شفهي أو شفي[1].

إن هذه التفصيلات والاشتراطات فيما يخص المحذوف في باب النسب غير موجودة في باب التصغير الذي يعاد إليه المحذوف في مواقع الكلمة المختلفة ، لذلك كان هذا الأمر من مواطن الاختلاف بين البابين.

٥- الاختلاف في تغيير بنية الكلمة ووزنها :

بما أن التصغير يدخل في أثناء الكلمة، فإنه يُحدث تغييرا في بنيتها واختلافا في وزنها الصرفي غالبا ؛ إذ أن التصغير ((تغيير يدخل على الصيغة الاسمية ، أي أنه يختص بالدواخل))[2] فليس من السوابق وليس من اللواحق (حسب تعبيرات علم اللغة الحديث)، لذلك فهو يتعمق في جذر الكلمة ويباعد بين أحرفها ، ويدمج ياءَ التصغير مع ياء بنية الكلمة ،بخلاف النسب الذي تبقى فيه –غالبا– بنية الكلمة على حالها دون تغيير ، وكل ما في الأمر فيه هو لحاق ياء مشددة لآخر الكلمة.

ومن أمثلة ذلك كلمة كِتاب(على وزن فِعال) ،تصغّر على: كُتيّب،فيختل وزنها التصريفي، ويكون على :(فُعَيِّل) كما تحدث تغييرات في بنيتها ، وذلك بجعل كسرة الكاف ضمة ، وقلب الألف ياء ثم إدغام ياء التصغير فيها لتصبح ياء مشددة ، بينما لو نُسب للكلمة لقيل : كِتابيّ ، فلا تتغير بنية الكلمة ولا يتغير وزنها .

وكذلك كلمة (خالِد) تصغيرها : خويلد ، والنسب إليها : خالديّ، في تصغيرها قلبت الألف واوا وضّم ما قبلها ، واختلف وزنها الصرفي ، بينما في النسب لم يحدث شيء من ذلك.

وهذا في الأعم الأغلب ، والذي تسير عليه القاعدة الصرفية ، إلا أنه قد يحدث ما يعرف بـ(تغييرات النسب) خاصة في الأعلام ، إلا أن تلك الظاهرة إذا ما قورنت بالقاعدة العامة للنسب فإنها تعد نزرا قليلا ، وشذوذا غير مطرد ولا يكاد يتتبع قاعدة معينة ، وقد تنبه ابن جني في خصائصه لذلك وجعله قسمين : تغيير قياسي ، وتغيير غير قياسي ، وذلك قوله : (الأول: ما غيَّره النسب قياسًا، وذلك قولك في الإضافة إلى نَمِر: نَمَريّ، وإلى شقِرة: شَقَرِيّ، وإلى قاض:

(١) انظر : الكتاب : ٣/٣٦٩،الأصول : ٣/٨٠،شرح الرضي للشافية :٢/٨٠،همع الهوامع :٣/٤٠٢.

(٢) الصرف الصوتي : ٣٩٩.

قاضَوِيّ، وإلى حنيفة: حَنفيّ، وإلى عديّ: عَدَويّ، ونحو ذلك...

الثاني ... على غير قياس ،كقولهم في بني الحُبْلَى حُبَلِيّ، وفي بني عَبِيدة وجَذِيمة: عُبَدِيّ وجُذَمِيّ)[1].

وهذا التغيير الذي يحدثه النسب في أبنية بعض الأسماء وأوزانها هو قليل جدا إذا ما قوبل بما يحدثه التصغير من تغيير في الأسماء بشكل مطرد ووفق قاعدة ثابتة قياسية.

الخاتمة:

من خلال هذا البحث اتضح أن التصغير والنسب يتفقان في أشياء عدة ، و هذا الاتفاق هو الذي ربما حدا بكثير من الكتب الصرفية أن تجعل أحد البابين بعد الآخر مباشرة استشعارا بهذا التوافق وتقريبا بين المشتركات في قضايا فلسفية واحدة ، ومن أبرز مظاهر ذاك التوافق :

- مجيء ياء زائدة على بنية الكلمة.
- الاختصاص بالأسماء.
- الاختصار والاستغناء عن الوصف.
- حدوث اللبس في بعض الأحوال.
- التوافق في التعامل مع جمع الكثرة.
- غلبة قلب الألف واوا في البابين.
- إلا أن هذا التوافق بين هذين البابين لا يعني عدم وجود اختلاف بينهما في الأمور العامة، فمما يختلفان فيه ما يأتي :
  - قلة ورود التصغير في القرآن الكريم بخلاف النسب.
  - الاختلاف في التعامل مع الخماسي وما فوقه.
  - الاختلاف في التعامل مع جمع القلة.
  - الاختلاف في رد المحذوف من الثلاثي .
  - الاختلاف في تغيير بنية الكلمة ووزنها.
  - وقد خلص البحث إلى نتائج من أبرزها :
  - أهمية الموازنة بين الموضوعات التي تشترك في بعض الملامح العامة للخروج بتصور واضح عن فلسفة تلك الموضوعات.
  - التصغير والنسب فيهما الاختصار والاسغناء عن التطويل والتكرار،ويلتقيان في أمور عدة ، مما ينبئ عن عبقرية العربي ،وانتظام لغته وفق أنساق قاعدية محددة

(١) الخصائص :٢/ ٤٣٨.

، مع براعة النحاة الأوائل في تتبع تلك المظاهر ورصد أمثلتها والتفريق بينها،وفي ذلك رد على من يزعم أن النحاة القدامى يهتمون بظواهر الألفاظ وسطحية الموضوعات، دون التعمق في فلسفة تلك الموضوعات.

- رغم التقارب بين التصغير والنسب في قضايا عمومية ، إلا أن بينهما تفارقا وتباينا في قضايا أخرى،وكان من المتوقع أن يتفقا في كل شيء ، إلا أن قواعد الصرف العربية لا تسير وفق التوقع ، وإنما وفق الواقع اللغوي ، وهذا فيه رد أيضا على من ادعى أن قواعد العربية القديمة تهمل الواقع اللغوي، وتتشبث بالفرضيات اللغوية.

المراجع :

- ارتشاف الضرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق : رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الأولى ، ١٤١٨هـ- ١٩٩٨م..
- أسرار العربية، لابن الأنباري، دار الأرقم ،الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م.
- الأصول في النحو،لابن السراج ،تحقيق:عبد الحسين الفتلي،مؤسسة الرسالة، بيروت.
- التصريح على التوضيح ، خالد الأزهري، دار الكتب العلمية ،بيروت ،الطبعة الأولى، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- التصغير في اللغة العربية، د.عليان محمد الحازمي، مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة واللغة العربية، العدد: ٢١.
- التصغير في اللغة العربية (نظرة في الدلالة والتحليل الصوتي) د.محمد أمين الروابدة، مجلة مجمع اللغة العربية الأردني ، العدد ٦٧.
- الخصائص لابن جني ،الهيئة المصرية العامة للكتاب .
- شذا العرف للحملاوي ، تحقيق : نصر الله عبد الرحمن نصر الله، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى .
- شرح شافية ابن الحاجب ، لرضي الدين الأستراباذي، تحقيق وتعليق:محمد نور الحسن ،محمد الزفزاف ،محمد محيى الدين عبدُ الحميد ، دار الكتب العلمية بيروت ، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م.
- شرح المفصل لابن يعيش ، دار الكتب العلمية، بيروت ،الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.
- علم الصرف الصوتي، د. عبد القادر عبد الجليل، دار أزمنة ، الأردن ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٨م.
- الكتاب لسيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة،الطبعة الثالثة، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
- اللباب في علل البناء والإعراب لأبي البقاء العكبري، تحقيق:د. عبد الإله النبهان ،دار الفكر – دمشق،الطبعة الأولى، ١٤١٦هـ ١٩٩٥م.
- اللمع في العربية لابن جني ،تحقيق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية - الكويت.
- ملحة الإعراب للحريري، دار السلام – القاهرة،الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ -٢٠٠٥م .
- المنصف لابن جني، دار إحياء التراث ،الطبعة الأولى ١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م.
- النحو الوافي النحو الوافي، عباس حسن ، دار المعارف، مصر، الطبعة الخامسة عشرة.
- همع الهوامع للسيوطي،تحقيق: عبد الحميد هنداوي،المكتبة التوفيقية - مصر.